

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

يسمى له الرحمن الرحيم وبه نستعين على المتصور الظالمين و باوضاع اسلوبك
تغصم يا علم **قوله** نزل من منزلة الشخص الخبير يدان كثره هذه مهنا استعملت
في العبارات الحاضرة عند العقل بالصورة الاجالية على سبيل الاستعارة
التحقيقية من قبيل تشبيه العقول المتعارفة بالمحسوس المتعارف منها لعد
في كمال التبيين والتعيين قال المعتصم بلطف الحق اشار اليه المعاني المرتبة
الموجودة في العقل فقط على تقدير تقدم المراد على الكتاب اوفيه وفي التلغظ
اوفها وفي الكتابة على تقدير تقدمه على الديرابحة غير عها هذه انتهى كلامه
وفيه بحث اما اول فلان التردد يد في تقدم هذه الديرابحة وناخرها فلا ينبغي
ان يقدم عليه عاقل ففلا عن فاضل لهما احوال ما فصله فالاجمال مقدم
وايضاً على تقدير التاخر سيقى تعريف المقدمة بلامقتضى بل يكون مقتضى
التعريف جيبند واخر الديرابحة واما ثانيا فلان الموجودة في التلغظ التفرش
والالفاظ الدالة على المعاني لانفسها وهي محسوسة ومشاهدة فيكون التعيين
عها بعد حقيقتها لا تزليها لا يقال الموجود حقيقته وان كان الالفاظ والتشوي
الان المعاني ايضا موجودة بلحا لوجودين باعتباردها لها فيكون مشار اليها
باعتبار التنزيل لانما تقول يلزم جيبند ان كتاب المجاز مع عدم تقدم الحقيقة
ولا يخفى ما فيه وتلك من ان المجاز انما ارتك في هذه ليكون حمل ثابت عليها
حقيقيا كما سيجى على تقدير التسليم لا تكون حقيقته اولى من اخليل السابق
لحق برهانية الحقيقة تامل **قوله** الشخص المشاهد المحسوس حق العبادة
تقديم المحسوس على المشاهد لانه اخص من المحسوس وما وقع في عبارة المطول
من قوله بنا ديتها المشاهد محسوس بتقديم المشاهد فقد قبل في توجيهه
ان ذنبه بتقديم المشاهد على ان يكتفى وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر
المحسوس دفعا للتقدم ان يراد بالمشاهد المعلوم اليقيني ككثره استعارة فيه
لوجاز ذلك لا يجري مهنا لتقدم الشخص المرص في المعنى الجزى فيقطع

قوله نزل من منزلة الشخص الخبير يدان كثره هذه مهنا استعملت في العبارات الحاضرة عند العقل بالصورة الاجالية على سبيل الاستعارة الحقيقية من قبيل تشبيه العقول المتعارفة بالمحسوس المتعارف منها لعد في كمال التبيين والتعيين قال المعتصم بلطف الحق اشار اليه المعاني المرتبة الموجودة في العقل فقط على تقدير تقدم المراد على الكتاب اوفيه وفي التلغظ اوفها وفي الكتابة على تقدير تقدمه على الديرابحة غير عها هذه انتهى كلامه وفيه بحث اما اول فلان التردد يد في تقدم هذه الديرابحة وناخرها فلا ينبغي ان يقدم عليه عاقل ففلا عن فاضل لهما احوال ما فصله فالاجمال مقدم وايضاً على تقدير التاخر سيقى تعريف المقدمة بلامقتضى بل يكون مقتضى التعريف جيبند واخر الديرابحة واما ثانيا فلان الموجودة في التلغظ التفرش والالفاظ الدالة على المعاني لانفسها وهي محسوسة ومشاهدة فيكون التعيين عها بعد حقيقتها لا تزليها لا يقال الموجود حقيقته وان كان الالفاظ والتشوي الان المعاني ايضا موجودة بلحا لوجودين باعتباردها لها فيكون مشار اليها باعتبار التنزيل لانما تقول يلزم جيبند ان كتاب المجاز مع عدم تقدم الحقيقة ولا يخفى ما فيه وتلك من ان المجاز انما ارتك في هذه ليكون حمل ثابت عليها حقيقيا كما سيجى على تقدير التسليم لا تكون حقيقته اولى من اخليل السابق لحق برهانية الحقيقة تامل قوله الشخص المشاهد المحسوس حق العبادة تقديم المحسوس على المشاهد لانه اخص من المحسوس وما وقع في عبارة المطول من قوله بنا ديتها المشاهد محسوس بتقديم المشاهد فقد قبل في توجيهه ان ذنبه بتقديم المشاهد على ان يكتفى وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا للتقدم ان يراد بالمشاهد المعلوم اليقيني ككثره استعارة فيه لوجاز ذلك لا يجري مهنا لتقدم الشخص المرص في المعنى الجزى فيقطع

عرف

عرف لفرع المادة المعلوم يقينا فيبقى ذكر المحسوس مهنا صا **قوله** فالعاية
والغاينة احره تنزيح على التعاريف المتهم من التقسيم يعنى اذا كان تعريف
كل واحد من الاربعة على الوجه المذكور يكون لاختلاف العاينة والغاينة للاعتبار
الامانات وكذا اختلاف الغرض والعللة الغاينة لوجوبهما ان المراد على الفعل
سواء لم يكن لاجله الاقلام او كان يقال له العاينة والغاينة فالاولى تعال من حيث
كون المراد ثمة الفعل ويتجوز والثانية تعال من حيث انظر طرف الفعل
وبغاينته والثاني وهو لاجله الاقلام يقال له الغرض والعللة الغاينة فالاول
تتبعها يقال على المراد من حيث انه مطلوب الفاعل بالفعل والثاني يقال عليه من
حيث انه الباعث والسبب في صدور الفعل **قوله** لان الحيتين متلازمان
اي في كلا الموضعين من القسمين الاولين والآخرين هذا بيان الاتحاد الدلالي
والتقاربات الاعتبارى وذلك لان اطلاق اسمين على سمي واحد ما من جهة
واحدة او من جهتين متغايرتين متلازمين وغير متلازمين والاول الترادف
والثاني الاتحاد الدلالي والثالث العمود والمحصول ما مطلقا ومن جهة تامل يخرج
مزاها **قوله** ودليل اعتبار كل متدخري قوله اصنافهم الغرض الخ كما نه جواب سوال
مقدر تقديره ان الحيتين اذا تلاك متافا الدليل في اعتبار كل حية فيما اعتبرت
فيه فاجاب بقوله ودليل اعتبار كل اصنافهم الغرض الخ والسبب في تخصيصهم اضافة
كل من الغرض والعللة الغاينة الى ما اضيف اليه ان الغرض معنى المتخصص والعقد
انما يتصور من الفاعل بخلاف العاينة فانها بالنسبة الى الفعل لايجاد لكن
يدعى ان يعلم ان تخصيص دليل الحيتين الاخرتين بالذكر دون الاولين
سعى على ان دليل الاولين يوضح يعرف من معنى العاينة والغاينة اللغويين **قوله**
فالاولى اسم الفاعل يتبنا كما انه ما يرخ ال اسمين الاولين والاخرين فتلك
فالاولى الخ **قوله** ويجوز ان يكون مجازا فيكون حينئذ مجازا بخلاف النسبة
ومجاز في الطرف فكان عليه ان يجازي في اشار اليه هذه ما اختلف غيره من المعاني

قوله نزل من منزلة الشخص الخبير يدان كثره هذه مهنا استعملت في العبارات الحاضرة عند العقل بالصورة الاجالية على سبيل الاستعارة الحقيقية من قبيل تشبيه العقول المتعارفة بالمحسوس المتعارف منها لعد في كمال التبيين والتعيين قال المعتصم بلطف الحق اشار اليه المعاني المرتبة الموجودة في العقل فقط على تقدير تقدم المراد على الكتاب اوفيه وفي التلغظ اوفها وفي الكتابة على تقدير تقدمه على الديرابحة غير عها هذه انتهى كلامه وفيه بحث اما اول فلان التردد يد في تقدم هذه الديرابحة وناخرها فلا ينبغي ان يقدم عليه عاقل ففلا عن فاضل لهما احوال ما فصله فالاجمال مقدم وايضاً على تقدير التاخر سيقى تعريف المقدمة بلامقتضى بل يكون مقتضى التعريف جيبند واخر الديرابحة واما ثانيا فلان الموجودة في التلغظ التفرش والالفاظ الدالة على المعاني لانفسها وهي محسوسة ومشاهدة فيكون التعيين عها بعد حقيقتها لا تزليها لا يقال الموجود حقيقته وان كان الالفاظ والتشوي الان المعاني ايضا موجودة بلحا لوجودين باعتباردها لها فيكون مشار اليها باعتبار التنزيل لانما تقول يلزم جيبند ان كتاب المجاز مع عدم تقدم الحقيقة ولا يخفى ما فيه وتلك من ان المجاز انما ارتك في هذه ليكون حمل ثابت عليها حقيقيا كما سيجى على تقدير التسليم لا تكون حقيقته اولى من اخليل السابق لحق برهانية الحقيقة تامل قوله الشخص المشاهد المحسوس حق العبادة تقديم المحسوس على المشاهد لانه اخص من المحسوس وما وقع في عبارة المطول من قوله بنا ديتها المشاهد محسوس بتقديم المشاهد فقد قبل في توجيهه ان ذنبه بتقديم المشاهد على ان يكتفى وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا للتقدم ان يراد بالمشاهد المعلوم اليقيني ككثره استعارة فيه لوجاز ذلك لا يجري مهنا لتقدم الشخص المرص في المعنى الجزى فيقطع

لا العبارات العقلية فيكون في العرف فقط اللهم لا ان يقال ان سببه كس على ان
 الغاية محل على العبارات حقيقة بعد وعرفا كما صرح به **قوله** وجه الترتيب يريد به
 وجه ضبط الرسالة على الترتيب الذي او ما يليه في مقام الاحمال وبني وجه الضبط
 على النسبة التي لم يوجد ما ان تفسيه بنا على انها ليست بصحيفة عنه كما يشير
 اليه ويحتمل قوله عليه **قوله** والمراد بالمقدمة ههنا العلم ان مقدمتها الخطاب في عرف
 اربابا لثنتين ما قدم امام المفرد من النفاذ لا تتفاجع بها فيه علما كان او غيره
 والانتفاع بالذات انما هو بالمعاني وبواسطتها يحصل بالالفاظ الدالة عليها
 والمقدمة جيدة تشمل مقدمة العلم وغيرها والعقود في الرسالة غير مقدمة
 العلم اذ المقاصد المذكورة فيها في معرفة المتروحات الاصطلاحية تستعمل لغن
 من الالفاظ التي في العلوم التي من سببها تلك العلوم لا اختصاص بها يعلم
 منها فان اريد بالمقدمة المعاني لتخصر به يكون من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزئي
 واطلاق اسم الكل على الجزئي ما هنا رخصه وتخصره تجوز كما حقق في
 موضع وان اريد بها الالفاظ يكون ايضا تجوزا من اطلاق اسم المدلول على الدال
 هذا لكن ينبغي عليه ان يزيد المقدمة بين المعاني والعبارات لا يلازم ما ذكر
 السابق عن الشرح من ان المراد بالثا ارباب هذه العبارات العقلية ثم صرح
 في وسطه بان المقدمة جزء منها حيث قال تشمل اشمال الكل على الجزئ والامر
 في ذلك سهل **قوله** وما وقع في بعض النسخ الزيادة في بطلانه حيث نسب السهو
 الى طغيان القلم الذي لا سطر له واقول عملا بما هو الاصل في الاشياء ان التسمية
 لما كان تكيلا وتقسما للمقدمة كان الخاتمة كذلك بالنسبة الى المتقسم كما في سماء
 من الرسالة فذكر بين الاقسام في مقام الاحمال الا انه لما كان تغلفه بالمقدمة
 اشدر من تغلق الخاتمة بالتقسيم كما اشار اليه واعتبار في نفسه احط من حيث
 ان سببه غير معتبر قصد فكيف تابعه اعاد كره على خلاف اصل استعمال
 العاد اشعارا لكون الرسالة لتسمة باقي الاقسام وتترك لتسمة باعثة تامل

ووجه الضبط على هذه النسخة ان يقال المذكور في هذه الرسالة من العبارات
 اما ان يكون لا فادارة المقصود او الا اول المقسم والثاني امان يكون لتكميل المقصود
 او اعلانا للشارح في الشرح والاول الرابع والثاني امان يكون معينا بالذات
 او كمالا للمعنى بالذات وتتميمه والاول والثاني امان يكون معينا بالذات
 الذي شرحه في اي من الاحكام وما يتعلق بها ان اريد بالمقدمة المعاني والالفاظ
 الدالة عليها ان اريد بها الالفاظ والعبارة **قوله** او بالعكس خير من هذا
 الذي شرحه في اي من الاحكام وما يتعلق بها والالفاظ الدالة عليها على كلا التقديري
قوله وما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها التي قوله التقسيم خير لها فغير مناسب
 وذلك لان المقدم جيد يكون خصره للعبارة ودون المعاني وذلك ان صرح في
 نفسه لانه لا يستقيم ههنا لانه يلزم ان لا يكون المقدمة مقدمه مستعان بها ولا
 التقسيم مقصودا لانه على المقدم متان عليه بالقدم متان لان المقدمة ما يعين على حصوله المطابق
 ولا يستعان بهذا اللفظ من حيث هو لا دخل لها في حصول اللفظ التقسيمي
 من حيث هو اذا حمل هناك ايضا كذلك واللاتم باعلا ضرورة فالاولى ان يقول
 في ظاهره لغير مناسب من صرح بالبرهان جليا للفظ وجعل اداة المعاني
 على سبيل التبع فلم يلتفت لحاجته من المقدمة ومقصود الرسالة ليعتقم
 من الحوض في الباطل والله ولي الاتعام ويبدو ان من الاختصاص **قوله** مصدر
 بمعنى الرمي يعني مطاق الرمي كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن خص الخ قال المقدم
 يلطف الحق هو الرمي من الخ لا الرمي مطلقا كما هو من لفظة الرمي الذي لا يتفق
 لانه مجاز صرح به في اساس انه في كلامه اقول كذا فيهم ما ذكره الصحاح
 خلا حيث قال فيه قوله بل هو الخ من الخ لا لفظة يقال هو الخ ويقال هو الرمي
 ويقال هو الرمي بل يلفظ بالغير والحول هو الرمي والخ هي ان هذه الاصطلاحات تفيد
 ان اللفظ عندهم مطلق الرمي لا الرمي بالتم **قوله** فلا يقال لفظة الله بل كذا
 انه تفرع على تخصيص اللفظ في عرف اللغة وهو صادر من الخ ان عدم قول

في الاول الرابع والاول والثاني امان يكون لتكميل المقصود
 في المعنى للمعنى بالذات وتتميمه والاول والثاني امان يكون معينا بالذات
 الذي شرحه في اي من الاحكام وما يتعلق بها ان اريد بالمقدمة المعاني والالفاظ
 الدالة عليها ان اريد بها الالفاظ والعبارة قوله او بالعكس خير من هذا
 الذي شرحه في اي من الاحكام وما يتعلق بها والالفاظ الدالة عليها على كلا التقديري

لفظة اسم لعدم الادان الشري اذ اسماء السرتوقينية والافلا تطلق الكلمة لا باعتبار
اشباهها على اللفظ العربي فليطلق اللفظ ايضا كذلك ولم يطلق اصلا **قوله** والحق
الاولى ان يقول من الحرف بلفظ المفرد **قوله** وهذا المعنى اعم من الاول والاصطلاح
لفظ اعم من المعنى العرفي اللغوي لان الصدور من الهم في الاول بالفعول في
الثاني اعم من الفعل والمراد به في الرسالة هو الثاني لا الاول **قوله** اما الجنس بحيث
حصوله في بعض الخ يريد ان اللفظ فيه ليس للاشارة الى الجنس من حيث هو لان اللفظ
من حيث هو اعم من الموضوع وعرضه والمعتبر في هذه الرسالة المحيثة عنده اللفظ
الموضوع الذي هو مطلق اللفظ لا غير فلا بد ان يراد به جنسها ما العهد
الذهني والفاوي لا تمنع ارادة الاستغراق ايضا وهو ظاهر وقول موضوع المقصود
من هذه الرسالة وان كان اللفظ الموضوع لكن البحث في المقدمة يجب ان يكون عن غير
تقييد للفظ من الواضح ليمتحن موضع البحث اذ موضوع الفن لا بد وان يعلم
خارج الفن بالبداهة وبالكتب اى واللفظ الموضوع ليس كذلك هاتما يتجه عنه
فيه لتحديد يكون البحث في المقدمة عن تعلق الموضوع على وجه مخصوص من جنس اللفظ
لا عن اللفظ الموضوع كما قال واخرج الى التاويل والاعين الموضوع كاقيل وجعل
معرفة اقسام الموضوع مقومة للتاويل في التقسيم واعرض عن اقسام تقييد
اللفظ الموضوع مع ان المذكورين اقسام الموضوع صريحا اما هو قسم واحد خلات
اقسام التقييد ما سكت بالقبول واعرض عن الكثير وايقنا لو كان الامر كما
اراد فلهي هما القابل لوحي المصنف ان يعنون البحث بالمفهوم ويقول وضع
اللفظ قد يكون شخص الخ والحل في التاويل في المسئلة ما عليه القول وقول
المصنف في التبيين ما هو من هذا القبيل لا ينبغي ان يورده ما ذهب اليه الشيخ
نظرا لان الالف ما قلنا هذا لكن يتولى الشيخ ان كان عليه ان يفسر الوضع لغة
واصطلاحا كما نسلطون الخ من المطرب وهو اللفظ ولم يفسره ونحن نقول
في تبيين بالطبع الوضع لغة جعل الشيء حين ومكان واصطلاحا تعيين

هذا هو الموضوع
وهو الذي هو
الموضوع في
الرسالة

الشيء

الشيء بان المعنى بحيث يسم مننا ذا لخلق او ليس **قوله** استلما تعلق بيقينيه
اخترازا عما يقينيه التسم العقلي تايبا فانه تنكث الاقسام باعتبار انقسام الاقسام
كاسيا في التقسيم **قوله** وهذا التسم يجب ان يكون معناه اى معنى الموضوع
منقده كاحتقيا المعنى العمومي والاشراك **قوله** بل حكى باستحائه يريد ان
وضع اللفظ لمعنى يتوقف على تصور المعنى اما بخصوصه او باشماله ويحيط
به لكيما استعماله في اى جزا يريد منه وهذا التسم ليس كذلك فلا تحقق له
وهذا هو مراد الفاضل ذكر سره حيث قال واما كون الموضوع خاصا والموضوع
له عاما فيستحيل لان الكلمات تدل على شخصياتها اجمالا وذلك كاف في وضع
اللفظ للشخصيات وليست الشخصيات كذلك بالنسبة الى الكلمات كما لا يخفى
فان وقع ما قيل عليه ان الدليل لا ينطبق على الدعوى واعلم ان قرا ما بين الموضوع
والعرض حيث جردنا التعريف بالاحض ولم يجوز الموضوع للاعمر بواسطة
تصور الاحض نامل **قوله** واكتفى بذلك التبيين يعنى في المقدمة والافتد ذكر
الثالث في التقسيم تبع المفهوم وايقنا اشار فيه بعد قوله في المقصود الاصط
قوله والاول وان كان كذلك اى مثل الثالث في الظهور وعدم تعلق عرض فيما
هو المقصود اما الظهور فعدم الخالفة بين الموضوع والموضوع ليريد ما اما
عدم تعلق العرض فلما ذكر **قوله** لما شاركه الثاني في شخص المعنى يعنى في
الامر الذي هو داخل في الموضوع فان وقع ما قيل في الثالث ايضا يشرك الثاني في
اعتبار الامر العام فالعرض للاول لذلك العرض دون تجميع بل اخرج لان المشاركة
في الداخل مرجح للعرض له **قوله** يعنى يحتمل ان يكون صفة كاشفة يعنى يحتمل
ان يكون العرض من قوله يعنى تعريف الشخص وتبينه كما هو شأن الصفة
الكاشفة ويكون المعنى جنس اللفظ قد يوضع الشخص وليس التعريف
وحديثه نون القابل له لان اعم من الثاني لاطلاقه وتعيينه الثاني نامل **قوله**
ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بالمرام اى يكون قوله يعنى تعيينه الموضوع بما

قول لا يخفى ان المعنى هو الذات
والشخص هو اللفظ
شخص اللفظ
ان اللفظ هو الموضوع
والشخص هو الموضوع
ان اللفظ هو الموضوع
والشخص هو الموضوع

باسم المدلول فإنه لو لم يتحقق معها القسمة العقلية لزم تحقق الجاز على هذا
الذهب بدو الحقيقة وهو باطل وما ذكرنا أيضاً يندفع السؤال فيما بعد يقول
ولما قيل ان يقول في فلا يحتاج الى الجواب وأسه الملم للحق والصواب **قوله** الفعل
مدلوله يجوز ان يراد بالفعل للفعل العزى اعنى الحدث وبدلوله الذى هو جزئ منه
او يراد بالمدلول المدلول التصفى والضمير المضاف اليه لرجع اليه بالمعنى
الاصطلاحي استحدا ما وقوله كل خير تا اذ اوله وكان فى اطناب الكلام بتفديم
الفعل مع ان المقام يقتضى الامحار بتاخره وجعل الكلام جملة واحدة اشعارا
بذلك **قوله** بل هو باعتبار معناه كالحرف الخ مسلم كيف لا ووضعون على موضع
سائر المشتقات **قوله** ولما كان هكذا وجدنا اكثر النسخ التى وقتنا اسه
عليها والحق فيها اذا بدلت الما لان القا لا تقع جوابها **قوله** مستقلا بالمهزمية
الاولى ان يقول كلياً لانه المذكور في الدعوى الا انه حاول التنبيه على وجه تفرج
قوله المصنف تجاز نسبة الخ اى باعتبار تحقق جزئياته وقياسها بذررات
متعددة تتحقق للفعل العزى او مدلوله الاصطلاحي وعلى التقديرين
المذكورين في ذوات متعددة يتحقق الكل في ضمن الجزى واثار بكل من الى ان
من الفعل لا يتعد جزئياته في الخارج كالأفعال المختصة به تعالى وعلى
التقديرين جاز نسبة الخاص من كل واحد من المتعددة وهذا خارجا
فيغيره بالفعل الدال على الحدث الكلى عن الخاص باعتبار قيام جزئه هكذا
ينبغي ان يفهم الكلام في هذا المقام لتقصص عن ضلالت الوهام **قوله** وهو بهذا
الاعتبار فقول بهذا التعليل وقع بين هويين خبره وقوله اذ قد تعليل
للمجته فلا يلزم الاجتماع على مدلول واحد في الثاني فتعنى عن الاول ولا حاجة اليه
تأمل **قوله** فلا يمكن جعله مستدا اليه تفرج على قوله مستدا بما ظاهره يشعر
بالشاقاة بين كون الشئ مستدا اليه ومستدا في حال الواحد فينتقض بقولنا
الحجب منه زيد عمر او يمكن ان يجاب بجمع اتحاد حالتي اسناد اليه في صورة

القصص

القصص لان اسناد الصواب لتحصيله اما وقع بعد اسناد الاحجاب اليه **قوله**
مدلوله بالفعل فان اسناده فإم اما اذا اسند اليه شئ يلزم اتحاد حالتي الاسناد
والاسناد اليه وهو باطل ولما قيل ان يقول لا يلزم من كونه مستدا باعتبار ذلك
الحدث امتناع جعله مستدا اليه مطلقا واما يكون كذا لك لولم يكن فيه شئ آخر
لكن فيه الزمان فليكن الاسناد اليه باعتبارها والذى الممت من الجواب المطلق
بالصواب هو ان يقال النسبة في الفعل كقولها نسبة تامة جزئية اخرجت
طرفها اعنى الحدث المقيد بالزمان عن الاستقلال وربطته بالطرف الاخر
المتعلق به فلا يمكن اثبات شئ اخر له لان اثبات شئ لشيئ فرع الميث له
الاتمى أنك اذا عبرت عن الحدث مع الزمان بغير لفظ الفعل تجد ذلك قد عر
على ان خبر عنه وبه بخلاف ما لو عبرت عنه بلفظ الفعل فانك لا تقدر على ان تجر
عنه اصلا فيزيد يندفع القصد لان النسبتين المصدر وقاعله كقولها غير
اصلية لان فيه الا اختصاص النسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا تؤثر
في استقلال المصدر ولذا به يقع المنع وهو ظاهر قال العتصم بلفظ الحق
انما لم يجز عن الفعل والحرف لا يما يد لافعالى معنى باعتبار كونه ثابتا للغير واللفظ
الذى اعتبره دلالة على المعنى باعتبار كونه ثابتا للغير لا يجز عنه اذ لا يثبت له
باعتبار كونه ثابتا للغير شئ بل يثبت له شئ باعتبار كون الغير ثابتا له فلا اخبار
عنها هذا كلامه ونجحت لان قوله لا يما يد لان الى قوله لا يجز عنه قياس من الشكل
الاول صغره مسلمة باذكرة التنبيه الثاني لكن الكبرى الكبرى غير مسلمة **قوله**
اذ لا يثبت له شئ مع باذكرة في صورة القصد لساها لكن ما نحن فيه ليس من
هذا القبيل بل من قبيل اثبات الشئ للمعنى باعتبار ثبوت الغير له غاية ما
في الباب ان المعنى الميث له شئ مثبت للغير باعتبار ثبوت له فالميث الميث له
له واحد لكن جفته لا اثباته والاثبات له متعارفة ولا ضمير فيه ولو سلم ان ما
نحن فيه من هذا القبيل يكون المنع عليه عيبه عدم جواز الاخبار عنها اكون

الجزء الثاني

الاضمار عنها لما لنا الفرض وفرق ما بينه **قوله** دون الحرف الخ اعلم ان هذا رفع
لحكم المغالاة في الاستقلال بالمهنية عن الحرف وقوله اذ تحصل مدلول الحرف
تقليل لرفع وقوله فلا يعقل تنوع عليه كما اشار اليه الشيخ بقوله واذا كان غير
مستقل الخ فصح ان الكلية لما كانت مستلزمة لاستقلال المهنية كما صرح
به المعتمد بلطف الحق عن مرقة ومعلوم ان ثبوت المزور يستلزم ثبوت
اللازم كان رفع اللازم يستلزم رفع المزوم و اشار المصنف رحمه الله الى جهة
الافتراق بين الفعل والحرف باثبات المزوم المستلزم لاثبات اللازم في الفعل
وفرغ جوار نسبتة والاضمار عن اللازم حيث قال جار نسبة الخ ويرفع الازم
في الحرف بدليل ذكر تعليله وتفرغ عن جوار الاضمارية ولما كانت الرسالة مبينة
على الايجاز تركه الصريح بالجمع بين الكلية والاستقلال بالمهنية
في الفرق بينهما واكتفى في كل واحد بالذكر لاستلزام الاخر وهذا وقال بعضهم المعتم
بلطف الحق ووجه تنوع قوله دون الحرف ان يتكلف ويعتبر في قوله الفعل
كغيره استقلاله دون الحرف وانما لم يخبر الحرف اذ تحصل منه من هذا كلامه
ويبهم متدان قوله المصنف دون الحرف متعلق بقوله الفعل على باعتبار
تقدير مستقل وايضا يتم ان قوله اذ تحصل فهو به الخ تعليلا لغدوه هو قوله
لم يخبر وفيه بحث لان تقدير الثاني لاحاطة اليه مع التفرغ الذي سابق وهو
قوله فلا يعقل لغو المراد فلا يخبر الخ بل يقع عند تقديره لانه لا استقلال له
تخلف له في النظم من كلمة دون المعنى عدم استقلالية الحرف عن الدليل وصرفه
الى ما احاطت اليه على انه لا قرينة تدل عليه بل نقول لاحاطة الى تقدير الاول
ايضا لما ذكرناه تعلقا من هذا القبيل من ان الاستقلال لازم غير منقك عن الكل
فحقيقة التفرغ بالنسبة اليه والجمع من هذا القبيل اعتبر تفرغ قوله فيغير
به بالنسبة الى اللازم مع ما فيه من تكلف واعتد كما تفصح عنه عبارة تقييل
هذا ولا يعتبر هذا التفرغ بالنسبة اليه بل تكلف في تقديره واعتبر مع ان

مرجع

مرجع التفرغين **واحد قوله** وجه النظر الخ اقول في هذا الترجيح نظر لما لا فلا نقول
المصنف في ضمير الغائب صريح فان النظر ينجر اليه ايضا فتخصيصه بالكلية
تقصف وامانها فلان قومه الوضع المهور على لا يختص بضمير الغائب او غير
من الضمير وغيره فجعل النظر المنفرد عليه تحتملا بضمير الغائب تحتملا لا وجه فيه
ان يقال في ضمير **قوله** الغائب من تقييل اخويه وجعله جريا كما هو على ما في سابقنا
من التقييل نظر اذ ضمير الغائب يخالف اخويه في كثير من المواضع وجعله جريا فيها
ياباه الكثرة وفي كونه كليا ايضا نظرا لانه في اكثر المواضع جرى فعله هذا كترك النسخ
المفقوة عن المصنف متعددة وموداها واحد والحق ان قد يكون هذا هو الذي
وعدا لشاخ قيل الخاتمة بتحققه حيث قال كما سيجي تحقيقه وحاصله ان ضمير الغائب
وان كان هو هو على جزئيات مندرجة تحت كل هو المراد الغائب مثلا حقيقة كانت او
اضافية الا ان المصنف عن جزئيات حقيقة كما هو خبره نظر الى قول اكثرنا لينة اللغة
واقول فيه نظرا لان الجزئية التي اعترها هي اللغة بتاعلي تعريفهم المعرفة بما ذكره
ههنا هي الجزئية الاضافية الصادقة على الحقيقة وغيره اذ التقيين الماخوذ في
تعريف المعرفة اعم من التقيين النحوي والشخصي لوضوح الغائب الذي هو جزئ
اضافي على ما اعترف به هو جزئيا حقيقة كما في جواب النظر ان الضمير مطلقا يقع
لجزئيات مندرجة تحت كل حقيقة كانت الجزئيات كما في ضمير الحكاية والخطاب او
اضافية اعم منها كما في ضمير الغائب فتكون الضمير من حيث انما هو غير جزئيات
مندرجة تحت كل بابا واحدا وان كانت في انفسها متفارقة وعلى هذا التقاوت بين
المصنف بالتقييه العاش وهذا الذي ذكرناه في الجواب هو المطابق لما ذكره لينة
المفردة **قوله** ولذا لا يصح الخ ان يجعل اي والتحقق استعمال كل واحد من ذن
وقوف في الجزئيات الاضافية الذي هو اعم من التحقيق لا يصح ان يحمل الجزئية في قوله
المصنف جزئيين على الجزئيات الحقيقية التي هي اخص من الاضافية وان كان المتبادر
من مقابلة لغزى بالكلية في كلام المصنف لتحقيقه قال المعتمد بلطف الحق اراد

المستعمل بالجزئين المتعديين كما اذا قيل زيد والماء فتجعل اضافته ذواللهم ثم تستعمل
عبارد على حصه بقوله والماء هان يقول وان كانا يستعملان جزئين الا انه منزه على الاستعمل
جزئيا اليك في الجزئيا واجمع بين الجزئية والكليته في الاستعمال ان لا تلتصقا في قولهم
مترهما ان ذوا وفوق قد يكون بيان كليا الاستعمال في جزئيه بطريق العهد وكيفية التزم
والاستعمال فيه العهد ايضا موضح له الا ان الاعتبار هو الموضح بالوضع لا الزيادة هذا
كلاهما وفيه نظر لان قوله المستعمل جزئيا لا يكون الا جزئيا ان ارادك بجزئيا في نفسه
وبالنظر في وضعه فسلم والتبنيه عليه باطل وان ارادك بجزئيا بالنظر الى عرض
الاضافه تسلم ولا هم يعنى به الجمع بين الكليته والجزئية فلا حاجة الى دفع كيف ولو
اعتبر شاهد التزم اخراج هذا الكلام عن ظاهره لما كان كلام ان يبقى على ظاهره اذ عرف التزم
لا يتقطع عن حكم العقل وما اطلع على ان هذا التزم محال لا يقوم له اعتبار اية بقوله
كيف لا يترجم الى قول المستعمل فيه العهد معنى مركب والمركب غير موضح له اذ كالاتي المركب
على معناه عقلي لا وضعي كما قيل والاستعمال فيه العهد غير موضح له ولو سلم فرض موضح له
بالوضع التزم لا يتعدى حكمه الوضع الشخصي لا وجهها واعقله وكذا العكس بل لا يوضع حكمه
كيفية ولو تزم التعدي التزم في مثل كلام زيدانه معزى ومركب كل وجزئى ثم يترجم اليه
في ذلك كذلك فالجيب من هذا الناضل حيثما غنيت هذا الهم الذي هو اضعف من سجع العناكب
فنسب الى المستعمل خارج الكلام عن لظاهره وقد علمه ان يلتفت الى ما ورد عليه على هذا التقدير
مخصصا استعماله لولا حد من ذوا وفوق في الجزئيات حتى والحق المتبول عند ذلك العقول
والقول ان الكلام انما يخرج عن الظاهر لرفع الازهاام اذ لم يورث الخلاله المزم والافتقار حيا
ان يبقى على حاله ويجال دفع الهم على التذوق احواله هذا اخر ما اردنا ابراهه للبيدتين في ضمناه
التدقيق الاصول عسى ان يجهلنا من اهل الحال المتفكرين في الحال والمال بجزئيه الكبريم
على التمام وتصلح على رسله خير لانام محمد واله وصحبه الامم الاعلام تستجد باسمه وموته
ولحمد رب العالمين امين

بالتعدي

